السنة السابعة عشرة العدد 1، 1441هـ/2020م

مجلة نصف سنوية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا

في هذا العدد:

- **النظر المقاصدي عند المالكية وأثره في ترشيد فقه الأسرة**
عبد العزيز وصفي
- **الحجاج في القرآن واستراتيجيات الإقناع: قصة نوح عليه السلام أنموذجا**
ناعوس بن يحي
- **التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث وآفاق تحريره**
حكيمة أحمد حفيظي
- **اندماج وسائل الاتصال واستخدامه في تعليم وتعلم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها**
أحمد صافي الدّين
- **جهود الكياهي الحاج أحمد سنوسي السوكابومي في بيان حقيقة الماء المطلق تجاه رؤساء بيزانترين**
إستخاري
- **الفلسفية الرومانسية في قصيدة حديث المقبرة للشاعر أبي القاسم الشابي**
أحمدي عثمان ونيلي آيو أفريلياني
- **الإعلام الجديد في مواجهة تحديات الإرهاب الإلكتروني**
لالو سوفريادي بن مجيب

المراسلات

توجه جميع المراسلات وطلبات الاشتراك إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

Fakultas Dirasat Islamiyah Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah,
Jl. Ir. Juanda No. 95 Ciputat Jakarta 15412 Indonesia

- هاتف الكلية : (+62) 21 740 1925, Ext. 1905
- هاتف رئيس التحرير : (+62) 81298544377
- هاتف المساعد الإداري : (+62) 85732693000
- موقع المجلة : http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra/index
- البريد الإلكتروني : journal.alzahra.fdi@uinjkt.ac.id
- المجلة في الانستقرام : https://www.instagram.com/alzahra_journal/
- المجلة في الفيس بوك : https://www.facebook.com/Al-Zahra-Journal-for-Islamic-and-Arabic-Studies-111661133592579

الرقم الدولي المعياري: (ISSN: 1412-226x)

هيئة التحرير

رئيس التحرير
فاتح الندى

هيئة التحرير
محمد شيرازي دمياطي
حمكا حسن
أحمدي عثمان
يولي ياسين
غلمان الوسط
محمد شريف هداية الله

هيئة التحرير الدولي
أماني لوبيس — إندونيسيا
سيد عقيل حسين المنور — إندونيسيا
خزيمة توحيد ينجو — إندونيسيا
عبدالقادر ريادي — إندونيسيا
كمال الدين نور الدين — ماليزيا
وان كمال موجاني — ماليزيا
وليد أحمد صالح — كندا
أميمة أبو بكر — مصر
علي معيوف عبد العزيز — السعودية
مريم أيت أحمد — المغرب
ديدوح عمر — الجزائر
سلوى العوا — بريطانيا
إبراهيم محمد زين — قطر
حميد سليمي — كندا
محمد الحسيني — مصر
مالك حسين شعبان حسن — السعودية
عبد الرحمن كاسدي — إندونيسيا
حسن بهارون — إندونيسيا

المساعد الإداري
واسكيتو ويبووو

المحتويات

العنوان

- **النظر المقاصدي عند المالكية وأثره في ترشيد فقه الأسرة**
  عبد العزيز وصفي 1
- **الحجاج في القرآن واستراتيجيات الإقناع: قصة نوح عليه السلام أنموذجا**
  ناعوس بن يحيى 59
- **التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث وآفاق تحريره**
  حكيمة أحمد حفيظي 93
- **اندماج وسائل الاتصال واستخدامه في تعليم وتعلم اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها**
  أحمد محمد أحمد آدم صافي الدين 131
- **جهود الكياهي الحاج أحمد سنوسي السوكابومي في بيان حقيقة الماء المطلق تجاه رؤساء بيزانترين**
  إستخاري 159
- **الفلسفية الرومانسية في قصيدة حديث المقبرة للشاعر أبي القاسم الشابي**
  أحمدي عثمان، نيلي آيو أفريلياني 195
- **الإعلام الجديد في مواجهة تحديات الإرهاب الإلكتروني**
  لالو سوفريادي بن مجيب 235

Available online at Al-Zahra's Website: http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra
Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies, 17(1), 2020, 93-130

DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v17i1.15464

التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث وآفاق تحريره

حكيمة أحمد حفيظي
جامعة الملك خالد، أبها – المملكة العربية السعودية
hakimahafidi61@gmail.com

الملخص

يُعنى هذا الموضوع بالكلام عن قضية التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث، وعن آفاق تحريره من حيث: الكلام عن الأطوار التي مر بها تحرير هذا العلم، وإبراز مواطن التجديد التي ميزت كل مرحلة عن سابقتها في المبحث الأول منه، ثم التركيز في المبحث الثاني على الكلام عن آفاق تحرير هذا العلم، من خلال مقترحات، نرى أنها علمية، منهجية، تساعد على تيسير العلم، وتقريب الفهم، وتبسيط المعاني؛ الأمر الذي استلزم الاستعانة بالمنهج الوصفي بخاصة، عند كتابة المبحث الأول، واتباع المنهج الوصفي الاستشرافي، عند تحرير المبحث الثاني من هذه الدراسة، لينتهي البحث إلى تسجيل جملة من النتائج، أهمها الدعوة إلى تحرير مسائل هذا العلم على الوحدات الموضوعية، وتدعيم هذا التحرير بالأمثلة، والنماذج التطبيقية من كتب السنة النبوية، وكتب الجرح والتعديل، وغيرها في كل مسألة منه.

الكلمات المفتاحية: *مصطلح الحديث؛ التجديد المنهجي؛ آفاق التحرير.*

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies, p-ISSN: 1412-226X, e-ISSN: 2502-8871
This is an open access article under CC-BY-NC license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Systematic Renewal in The Study of Hadith Terminology and Its Prospects

Hakima Ahmed Hafidi
King Khalid University, Saudi Arabia
hakimahafidi61@gmail.com

Abstract

This topic deals with the issue of systematic renewal in the science of the term of the hadeeth, and on the prospects of its editing in terms of talking about the stages passed by the editing of this science, highlighting placements of renewal that characterized each stage from the previous in a study.

The research ends with a number of results, the most important of which, is the call to edit the issues of this science on the thematic units, and to strengthen the editing by examples, and applied models in each issue.

Key Word: *Science; Term; Evolution; Prospects; Editing.*

المقدمة

إن من أجل وأعظم ما تحدى به الله عز وجل، ملائكته، لمَّا حاوروه في خلافة آدم عليه السلام، فقالوا: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ [البقرة: ٣٠]، أن علمه الأسماء كلها، وتحداهم عز وجل أن ينبئوه بأسمائها، فلما أنبأهم آدم بها قالوا: سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَاۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ [البقرة: ٣٢]؛ فكان ذلك، من أبواب التكريم التي فضل الله عز وجل، بها آدم، ثم بتقدم الزمن، وبتكون الأقوام، والمجتمعات، استعمل الناس على اختلاف أجناسهم، وألوانهم، وأفكارهم، مفاهيم وعبارات اصطلحوا عليها للدلالة على مسائل معينة يحتاجون إليها في تسيير معيشتهم، وتيسير التفاهم والتواصل فيما بينهم، إلى أن تبلورت العلوم، ودونت الفنون، فأصبحنا لا نكاد نجد علما منها، إلا وقد نُظِّر فيه لمصطلحاته؛ على اعتبار أن المصطلحات هي الوعاء الذي يعبر عن فكر المتخصصين فيه؛ فكانت بذلك المصطلحات في كل علم، هي المفاتيح، وهي الأدلة، وهي القواعد التي تيسر فهمه وإدراك مكنوناته.

وجاء في السنة النبوية الشريفة، ما يثبت عناية النبي صلى الله عليه وسلم، بالمصطلح، من ذلك ما رواه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تغلبنَّكم الأعرابُ على اسم صلاتِكُم، ألا إنها العِشاء، وهم يعتِمون[١] بالإبل"[٢]، وروى مسلم من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أخذتَ مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة.....الحديث، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: "آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت...الحديث"، قال البراء رضي الله عنه: "فرددتهن لأستذكر، فقلت: آمنت برسولك الذي أرسلت، قال: قل آمنت بنبيك الذي أرسلت"[٣].

---

[١] من عتمة الإبل: وهو رجوعها من المرعى، بعدما تمسي، وكان الأصمعي يقول: "به سميت صلاة العتمة، ثم كثر ذلك"، محمد بن الحسن بن دريد، *جمهرة اللغة* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥)، ٢١/٢.

[٢] كتاب الصلاة، باب النهي أن يقال: صلاة العتمة، ٢٣٠/١.

[٣] النووي، *صحيح مسلم بشرح النووي*، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، (الرياض: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٩)، ٣٣/١٧. واختلف العلماء في سبب إنكاره صلى الله عليه وسلم، ورده هذا اللفظ؛ فقيل من بين توجيهاته: إن قوله "ونبيك الذي أرسلت"، فيه جزالة من حيث صنعة الكلام،

يعد تحرير المصطلح، قضية مهمة، لا يكاد يخلو منها علم من العلوم؛ فهو مجموع القواعد التي يعرف بها، ماهية العلم، وموضوعه، وأهميته، وأهدافه، واستمداده، ونشأته، وفضله، وأنواعه، ومصنفاته...الخ.

وإدراكا من أهل الحديث لأهمية تحرير المصطلحات الحديثية، وشعورا منهم بخطورة إهمالها، والمتمثلة في الخلط، والخبط، وسوء الفهم، واتساع هوة الخلاف بين أهل الاختصاص في فهم مسائله، أو تحملها، أو أدائها، وعسر فهم مصطلحات الأئمة، ومناهجهم، وآرائهم، وجهودهم، وغيرها؛ فإدراكا منهم لهذه الأهمية، ولخطورة الغفلة عنها، جمعوا قواعد هذا العلم، وألفوا فيها المصنفات النحريرة؛ فتم جمع قواعد مصطلح الحديث وتحرير أصوله، في مرحلة مبكرة من تاريخ الأمة، ولا يزال في الأمة إلى يومنا هذا، من يهتم بالتحرير في مصطلح هذا العلم، خاصة بعد ظهور الطباعة، ثم ظهور الثورة التقنية والإلكترونية، التي أزالت كثيرا من الصعوبات، في جمع ما أُلف، والاطلاع عليه، مع سرعة الوصول إلى المبتغى في وقت يسير، وبجهد غير عسير.

فما مواطن التجديد العلمي المنهجي في تحرير هذه القواعد؟ وهل للبحث آفاق جديرة بتحرير قواعد علم مصطلح الحديث؟ وهل يمكن لهذا البحث اقتراح أفكار جديرة بتحقيق هذا المبتغى؟

هذا ما يُعنى بحثنا بالكلام عنه؛ في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين بارزين: خُصص الأول منهما للكلام عن تطور هذا العلم عبر العصور، وإبراز مواطن التجديد التي ميزت كل عهد عن سابقه، ويُعنى الثاني بالكلام عن آفاق تحرير هذه القواعد، والمأمول إدراكه من تحريرها في هذا العصر، والعناصر الأساسية التي ينبغي التركيز عليها عند تحرير قواعد مصطلح الحديث في هذا العصر، وتطعيم هذه المصنفات بالنماذج العملية التطبيقية من كتب السنة، وتفعيل دور المتلقي في العملية التعليمية، بتدريبه على البحث وإعداد المادة العلمية، وتقديمها بين يدي المعلم و الهيئات العلمية المتخصصة.

وفيه جمع النبوة والرسالة، *شرح النووي على صحيح مسلم*، ٣٣/١٧.

نسعى من الكتابة في هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على جهود أئمة الحديث في التقعيد والتنظير لعلم المصطلح.
- الوقوف على التطور المنهجي لتحرير هذا العلم.
- الوقوف على مواطن التجديد وإضافات اللاحق للسابق.
- الوقوف على القيمة العلمية لهذه الإضافات.
- الوقوف على تصورات البحث واستشرافه مستقبل تحرير هذا العلم في هذا العصر.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة في الموضوع، فنرى أن قضية تحرير المصطلحات، قد نالت حظا وافرا من اهتمامات العلماء والباحثين من ذلك: ما كتبه شيخنا الدكتور نور الدين عتر في كتابه "معجم المصطلحات الحديثية"، وما كتبه محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه "معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد"، وكتب علي زوين كتابه "معجم مصطلحات توثيق الحديث"[٤]، وغيرها.

ما يميز هذا الموضوع عن هذه الدراسات، هو عنايته بالكلام عن مواطن التجديد في المؤلفات التي أُفردت لعلم مصطلح الحديث، وإبراز إضافات اللاحقين ممن اعتنى بتحريره على السابقين، عبر العصور، من جهة، والكلام عن آفاق تحريره، وأهم ما ينبغي التركيز عليه عند تحرير مصطلح الحديث في هذا العصر من جهة ثانية. الأمر الذي استلزم منا الاستعانة بالمنهج الوصفي بخاصة، عند كتابة المبحث الأول، واتباع المنهج الوصفي الاستشرافي، إن صح التعبير، عند تحرير المبحث الثاني من هذه الدراسة.

[٤] علي زوين، *معجم مصطلحات توثيق الحديث* (بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)، يأتي الكلام عن بعضها الآخر في المبحث الأول من هذا البحث.

تمهيد

تدفعنا العلاقة الوطيدة، التي نراها تربط بين موضوع هذا البحث وبين معاني بعض العبارات الاصطلاحية، إلى كتابة تمهيد متوسط، في غير طول ممل، ولا اختصار مخل، نقتصر فيه، على تعريف علم مصطلح الحديث، وأهمية تحريره، ثم الكلام عن الإجراءات المنهجية المتبعة في كتابة هذا البحث.

أولا: تعريفه اصطلاحا

جاء في حد علم الحديث – والذي يعرف بعلم مصطلح الحديث، وعلم أصول الحديث – في نص لابن الأكفاني قوله: "علم رواية الحديث: علم يتصل بنقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، [وأفعاله][٥]، بالسماع المتصل، وضبطها، وتحريرها"[٦]، قال: "وعلم دراية الحديث: علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف الروايات، واستخراج معانيها"[٧]، فقسم هذا العلم إلى بابين؛ يُعنى الأول بالراوية، ومتعلقاتها، ويُعنى الثاني بالدراية ومتعلقاتها.

وعرفه عز الدين بن جماعة قال: "علم الحديث: علم بقوانين، يعرف بها أحوال السند والمتن"[٨]، وقال ابن حجر: "أولى التعاريف له، أن يقال: "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي"[٩]؛ نلاحظ على هذه

---

[٥] كتبت في هامش المخطوط، ص. ٩٤.

[٦] ابن الأكفاني، *إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب* (الرباط: مكتبة الخزانة العامة، د.ت)، ص. ٩٤. وينظر: جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي* (الرياض: مكتبة الكوثر، ٢٠٠٩) وفيه قوله عن ابن الأكفاني: "علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"، ٨/١، ونقل عنه في تعريف قسم الدراية قوله: "وعلم الحديث الخاص بالدراية: "علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها"، ٨/١، وبينه وبين ما جاء في المخطوط بعض الفروق البسيطة؛ كأنها نُقلت بتصرف.

[٧] ابن الأكفاني، *إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب*، ص. ٩٩، وبينه وبين ما نقله عنه في التدريب بعض الفروق البسيطة، تدريب الراوي، ٨/١.

[٨] جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ٩/١.

[٩] جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ٩/١.

الحدود في مجملها، أنها لا تخرج عن متعلقات جانبي الحديث من حيث: الراوي، والمروي، أو بعبارة أخرى، العناية بمتعلقات السند، ومتعلقات المتن.

ومما جاء في تعريفات المتقدمين هذه، وغيرها، ومن شروحها، وبيان معانيها عندهم، مما وقفنا عليه، استمد المعاصرون تعريفاتهم هذا العلم، فقال عبد الغني محمود: "فاعلم أن علم الحديث قسمان: أحدهما: علم الحديث دراية: وهو المراد عند الإطلاق، كما قال شيخ الإسلام...، وهو "علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث: القبول والرد، وما يتبع ذلك من كيفية التحمل، والأداء، والضبط وثانيهما: علم الحديث رواية... وهو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا، أو صفة"[١٠]، وقال محمد أديب صالح: "هو علم بقواعد وقوانين، يعرف بها أحوال سند الحديث ومتنه من حيث القبول والرد"[١١]؛ فهذه الحدود، كما نرى، تبنت ما جاء في تعريفات المتقدمين، ولم تضف إليها شيئا.

ثانيا: أهمية تحرير هذا العلم

لا شك في أن تحرير علم أصول الحديث، يكتسي أهميات بالغة، بل يعد، في نظري، ضرورة كفائية، وسبيلا فعالا، يساعدنا على فهم القواعد والقوانين، وعلى اجتناب الخلل، وسوء الفهم، وعلى معرفة مراد الأئمة من هذه العبارات، والقواعد، والقوانين، والنصوص، وغيرها، ويمكن إجمال أهمية تحرير مصطلحات علم الحديث في النقاط الآتية:

١- معرفة القواعد والقوانين العلمية المنهجية للتمييز بين مقبول المرويات من مردودها، وتعد هذه الفائدة تاج الفوائد كلها، والهدف الأسمى المرجو من هذه الدراسات.

٢- الوقوف على مصطلحات الأئمة في مختلف المسائل؛ ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، وعلى مصطلحاتهم الخاصة، وعلى مدلولاتها...الخ.

---

[١٠] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث* (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص. ١١ - ١٢، وقد اعتمد فيه تماما تعريفات الحافظ شيخ الإسلام، ابن حجر العسقلاني، ينظر تعريفه في جلال الدين السيوطي، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ٩/١.

[١١] محمد أديب صالح، *لمحات في أصول الحديث* (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ص. ١١.

٣- الوقوف على تطور مفاهيم بعض المصطلحات عندهم.

٤- الوقوف على اختلافهم، واتفاقهم في ضبط معاني بعض المصطلحات، كما هو الحال مثلا، في ضبط مفهوم الشاذ عند الحاكم، والخليلي، والشافعي.

٥- الوقوف على مناهج المحدثين، وعلى جهود النقاد، في خدمة الحديث النبوي الشريف، وتمييز صحيحه من حسنه، من ضعيفه، مما اختُلق كذبا وزورا.

٦- معرفة القواعد التي تضبط بها الرواية والدراية.

٧- معرفة الأنواع، والفروع، والتقسيمات التي عنى بها الأئمة في كتب المصطلح.

٨- معرفة تاريخ هذا العلم، وتطور مصطلحاته، وفي هذا يقول بكر أبو زيد: "إن تاريخ العلوم تاريخ لمصطلحاتها، وأنه لا حياة لعلم بدونها، وعلمية الاصطلاح في العلوم، كعلمية الاسم على المولود في إيضاح المقصود، وتحديد المفهوم "[١٢].

٩- الوقوف على مناهج الأئمة وطرائقهم في التأليف فيه؛ فبعضهم جمع القواعد بأسانيدها، وبعضهم، اختصر، وبعضهم، يسر...الخ.

١٠- معرفة الكم الهائل من المؤلفات في هذا العلم.

١١- ويمكن القول أيضا، أن أهمية تحرير علم مصطلح الحديث، تعود أساسا إلى أهمية السنة النبوية والحديث النبوي الشريف، بشكل عام، وتعلق الأمة بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي؛ أقوالا، وأفعالا، وتقريرات، وسيرة، وأخلاقا؛ ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى تحرير علم مصطلح الحديث وأصوله، وتحرير مختلف العلوم المتعلقة بتحقيق هذا المقصد.

[١٢] بكر بن عبد الله أبو زيد، *فقه النوازل* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨)، ١٤٨/١.

ثالثا: الإجراءات المنهجية

اتبعنا لكتابة هذا البحث الإجراءات المنهجية الآتية:

١- تتبع مراحل تحرير هذا العلم؛ بدءًا بالبذور الأولى لنشأته، إلى القرن الواحد والعشرين.

٢- إبراز مواطن التجديد التي ميزت كل مرحلة عن التي سبقتها.

٣- الكلام عن آفاق تحرير هذا العلم؛ والمأمول إدراكه، والمسائل الأساسية التي ينبغي التركيز عليها عند تحريره، ومنها: التركيز على إثراء الجوانب التطبيقية بتدعيم المؤلفات فيه، بالأمثلة التطبيقية الحية من كتب السنة (الصحاح، والسنن، والمراسيل، والجرح والتعديل، والعلل، وغيرها).

٤- الكلام عن تفعيل دور المتلقي، والمتعلم ومشاركته، باعتباره أهم طرف في العملية التعليمية؛ بحيث لا يُكتَفى في تكوينه بالطرق التلقينية، بل يُطعم بالتطبيقات العملية لتي تبرز من خلالها قدراته وكفاءاته العلمية، فلعلنا نصل بهذا المنهج إلى كسر الجدار القائم في أذهان كثير من طلبة هذا العلم، في ادعائهم أن مادة الحديث وعلومه، جامدة، صعبة وجافة[١٣].

التجديد المنهجي في علم المصطلح

نتناول في هذا المبحث الكلام عن التطور المنهجي في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث، مستهلينه بالحديث عن واقعه في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ثم الكلام عن واقعه من القرن الرابع إلى ظهور مقدمة ابن الصلاح، والمؤلفات التي كُتبت حولها؛ شرحا، وتعقيبا، واستدراكا، وغيره، ثم نتكلم عنه في عصرنا هذا، محاولين في كل مرحلة إبراز مواطن الجدة في تحريره.

[١٣] عزوف بعض طلبة العلوم الشرعية عن التخصص في الحديث وعلومه، ناتج عن شعورهم بذلك، ما يدفعنا إلى التوصية بكتابة بحث استبياني، يؤكد أو ينفي صحة هذا الادعاء.

المرحلة الأولى: القرون الهجرية الثلاثة الأولى

"الحاجة أم الاختراع"، كما يقال؛ ولذلك لما كانت الحاجة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ماسة إلى تبليغ الرسالة، وأداء أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقوالا، وأفعالا، وتقريرات، وسيرة، وأحداثا...، دأبوا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يزال بين ظهرانيهم، على تبليغها إلى بعضهم بعض، والرجوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما استشكل عليهم، كما حرصوا على حفظها في الصدور، مع ما كان يسجله بعضهم في السطور؛ فكانوا بعد التحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى الرفيق الأعلى، أول من احتاط في نقل الأخبار، وأول من تثبت في ناقليها، كما كانت هذه المرحلة، امتدادا لعصر النبوة، لم تتبلور فيها العلوم الشرعية وفق قواعدها وأصولها، التي ظهرت فيما بعد.

ثم لما أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، على رأس المائة الأولى، بكتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بدأ الأئمة في جمع الأحاديث، على غير ترتيب مخصوص، ثم ظهر في المائة الثانية، من اهتم بجمع الأحاديث النبوية، وترتيبها على الأبواب، كما ظهرت العناية بالتصنيف على الأجزاء، وعلى المسانيد...، وهكذا كان هَمُّ الأئمة في القرون الثلاثة الأولى، منصبا على جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظه مرويا بأسانيده في الدواوين؛ فأُلفت الموطآت، والصحاح، والمسانيد، والسنن، وغيرها.

قال الخطيب البغدادي: "لم يكن العلم مدونا أصنافا، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا في زمن المتقدمين من الصحابة، والتابعين، وإنما فعل ذلك، من بعدهم، ثم أخذ المتأخرون فيه حذوهم، واختلف في المبتدئ بتصانيف الكتب، والسابق إلى ذلك..."[١٤] ؛ فلم يظهر في هذه الأثناء من اهتم بجمع قواعد المصطلح، والتنظير لها بالمفهوم الذي نعرفه اليوم، لكن الأئمة، والعلماء، كانوا يتداولون هذه المصطلحات فيما بين

[١٤] الخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ٤٢٣/٢، وينظر: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي* (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤)، ص. ٦١١، فقرة: ٨٩٢.

بعضهم بعض؛ فكانوا مثلا يقولون: هذا حديث صحيح، وهذا حسن، وهذا موضوع، وذاك ضعيف، وذاك شاذ، وذاك منكر، وهذا الرجل ثقة، وهذا متروك الحديث، وللآخر كذاب، وللآخر صدوق، وهكذا...؛

ولما دُونت السنة في هذه المؤلفات، "وُجد كثير من قوانين وقواعد علم المصطلح، مفرقة في أثناء كتبهم، المؤلفة في متون الأحاديث، أو في الفقه والأصول، من ذلك ما كتبه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) في كتبه "الرسالة" و"الأم"، وما جاء في مقدمة صحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ)[١٥]، وما ذكره أبو داود (ت ٢٧٥ هـ) في رسالته إلى أهل مكة"[١٦]، وما سجله الإمام البخاري في صحيحه، وتواريخه، والإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير، وما سجله أئمة الجرح والتعديل، وعلم الرجال بعامة، في مقدمات مؤلفاتهم، أو في ثناياها، من قواعد تتعلق بهذا العلم، كما فعل ابن حبان في مقدمات كتبه، وابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، وغيرهما[١٧]؛ فكانت هذه القوانين، والقواعد، والنصوص، فيما بعد، المورد الرئيس للمؤلفات في علم المصطلح، وهؤلاء الأئمة بصنيعهم هذا، لم يكونوا يقصدون تخصيص علم المصطلح بمؤلفات مفردة، وإنما كانت مفاهيم وقواعد، أدرجوها في هذه الكتب من أجل تيسير الفهم بخاصة، أو لارتباطها بما ذكروه في هذه الكتب؛

فانظر إلى الإمام الشافعي مثلا، فقد أصل لقواعد غير يسيرة تتعلق بالناسخ والمنسوخ، وبمختلف الحديث، ومسألة الاحتجاج بالمرسل، وغيرها من القواعد المتعلقة بعلم أصول الفقه، كالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والاحتجاج بخبر الواحد، وغيرها، فانظر إليه وهو يتكلم مثلا عن التدليس مبينا أحكاما هامة قال: "ولم نعرف بالتدليس في بلدنا، فيمن مضى، ولا من أدركنا من أصحابنا: إلا حديثا؛ فإن منهم من قبله عن من لو تركه عليه كان خير له، قال: وكان قول الرجل: سمعت فلانا يقول سمعت فلانا، وقوله: حدثني فلان عن فلان، سواءً عندهم؛ لا يحدث واحد منهم عن من لقي إلا ما سمع منه، ممن عناه بهذا الطريق،

---

[١٥] قال محمد أبو شهبة: "ولولا أنها مقدمة للصحيح، لاعتبرتها أول ما دون في أصول الحديث"، محمد أبو شهبة، *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث* (د.م: عالم المعرفة، ١٩٨٣)، ص. ٢٨.

[١٦] محمد أبو شهبة، *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث* (د.م: عالم المعرفة، ١٩٨٣)، ص. ٢٨، بتصرف، وسيد عبد الماجد الغوري، *معجم المصطلحات الحديثية* (بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٧)، ص. ١٤ وما بعدها.

[١٧] محمد أبو شهبة، *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث* (د.م: عالم المعرفة، ١٩٨٣)، ص. ٢٨- ٢٩، وسيد عبد الماجد الغوري، *معجم المصطلحات الحديثية*، ص. ١٤.

قبلنا منه: حدثني فلان عن فلان، قال: ومن عرفناه دلس مرة، فقد أبان لنا عورته في روايته ..."[١٨]، وفي حكم قبول رواية المدلس قال: "لا نقبل من مدلس حديثا، حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت"[١٩]، وقال في مسألة الاحتجاج بالمرسل: "فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين، فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم، اعتبر عليه بأمور: منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث؛ فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده، قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره، ممن قبل العلم عنه، من غير رجاله الذين قبل عنه؟ فإن وجد ذلك، كانت دلالة يقوى له مرسله، وهي أضعف من الأولى، وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قولا له؛ فإن وجد يوافق ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح، إن شاء الله..."[٢٠].

وهذا الإمام البخاري يقول مثلا، في تراجم صحيحه، في مسألة من هو الصحابي، وفضائل الصحابة: "بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ"[٢١]، وقال في معرض كلامه عن صيغ التحمل: "**باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا و أنبأنا**، وذكر تحت هذا الباب قول الحميدي: كان عند ابن عيينة، حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدا"[٢٢].

ويقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مثلا: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب

---

[١٨] الشافعي، *الرسالة* (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٠)، ص. ٣٧٩.

[١٩] الشافعي، *الرسالة*، ص. ٣٨٠.

[٢٠] الشافعي، *الرسالة*، ص. ٤٦٢ - ٤٦٣، ولا يزال كلامه طويلا في بيان هذه القضية التنظيرية، مما يعد من أعم القواعد المعتمدة في الاحتجاج بالخبر المرسل.

[٢١] الجامع الصحيح ومعه بدر الدين محمود بن أحمد العيني، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري* (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٠٠)، ١٦٩/١٦.

[٢٢] الجامع الصحيح ومعه ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري شرح صحيح البخاري* (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، د.ت)، كتاب العلم، باب قول المحدث: "حدثنا" أو "أخبرنا" و"أنبأنا"، وقال لنا الحميدي...، ١٤٤/١.

من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله"[٢٣]، وقوله مثلا: "باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين"[٢٤]، وقوله: "باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن"[٢٥]، وقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، متكلما عمن تؤخذ عنه الرواية ومن لا تؤخذ عنه: "الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"[٢٦]، وقال مبينا الفرق بين الرواية والشهادة: "والخبر، وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما؛ إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ..."[٢٧]، وقال في صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن وشروطه عنده: "وهذا القول يرحمك الله ... وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا ..."[٢٨]، وقال مبينا علامة المنكر: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعملة"[٢٩]، وقوله في كتابه التمييز: "... أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرهم ..."[٣٠]، وقال مبينا منازل النقلة: "... فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، ومنهم

[٢٣] الإمام مسلم، *صحيح مسلم* (الرياض: دار طيبة، ٢٠٠٦)، ص. ١٠.
[٢٤] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ١١.
[٢٥] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ٢٢.
[٢٦] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ١١.
[٢٧] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ١١.
[٢٨] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ٢٢.
[٢٩] الإمام مسلم، *صحيح مسلم*، ص. ١٠.
[٣٠] الإمام مسلم، *التمييز* (بغداد: دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ)، ص. ٢١٨.

المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها ..."[٣١].

وقال أبو داود مبينا مسألة الاحتجاج بالمرسل: "وأما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم"[٣٢]، وقال: "وأما الحديث المشهور الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد"[٣٣]، وقول الترمذي في الحسن: "وما ذكرنا في هذا الكتاب، حديث حسن، إنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"[٣٤]؛ وقال في حكم القراءة على العالم: "إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه ، إذا لم يحفظ، هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع"[٣٥]، وقال مبينا حكم المرسل: "والحديث إذا كان مرسلا، فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضعفه غير واحد منهم"[٣٦].

وجاء ابن حبان (٣٥٤ هـ) في مقدمة كتابه المجروحين بقواعد غير يسيرة متعلقة بهذا الباب منها قوله مبينا أنواع جرح الضعفاء: "فأما الجرح في الضعفاء، فهو على عشرين نوع ..."[٣٧] ؛ فإن هذه وغيرها مما بُث من قواعد، ومفاهيم في كتب الرواية، أو في مقدمات كتب الجرح والتعديل، وفي ثناياها، وغيرها، تعد دررًا من القواعد والقوانين المتعلقة بعلم الحديث ومصطلحه، دراية ورواية.

---

[٣١] الإمام مسلم، *التمييز*، ص. ١٧٠.

[٣٢] سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، *رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه* (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٩)، ص. ٢٥.

[٣٣] سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، *رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه*، ص. ٢٥.

[٣٤] محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، *العلل الصغير* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠١٠)، ٧٥٨/٥.

[٣٥] محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، *العلل الصغير*، ٧٥١/٥.

[٣٦] محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، *العلل الصغير*، ٧٥٣/٥.

[٣٧] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي السجستاني، *المجروحين من المحدثين* (الرياض: دار الصميعي، ٢٠٠٠)، ٥٨/١.

فكان هذا هو الجديد المضاف إلى هذه المؤلفات مقارنة بما جمع، وكُتب من روايات في عهد الصحابة، وأواخر عهد التابعين، هذا وقد دعت الحاجة في هذه المرحلة، بعض الأئمة إلى إفراد بعض أنواع علم المصطلح، بالتأليف؛ فألف الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، في مختلف الحديث، وبين بعض القواعد، والضوابط المتعلقة به، وألف ابن قتيبة كتابه تأويل مختلف الحديث، وغيرهما، يقول ابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ)، مبينا دافعه إلى تأليف هذا الكتاب قال: "... فإنك كتبت إلي، تُعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث، وامتهانهم، وإسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث..."إلى قوله في وصف أهل الكلام، وعداوتهم أهل الحديث: "... قد قنعوا من العلم برسمه، ومن الحديث باسمه، ورضوا بأن يقولوا: فلان عارف بالطرق، ورواية الحديث، وزهدوا في أن يقال: عالم بما كتب، أو عامل بما علم..." إلى قوله: "... قالوا: وكلما كان المحدث أموق[٣٨]، كان عندهم أنفق، وإذا كان كثير اللحن والتصحيف، كانوا به أوثق، وإذا ساء خلقه، وكثر غضبه، واشتد حدة، وعسرة في الحديث، تهافتوا عليه..."[٣٩].

فكان هذا الواقع، دافعا لابن قتيبة رحمه الله، لإفراد مختلف الحديث بمصنف، كما أُفرد غريب الحديث بمؤلفات خاصة، فألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، وأُفرد الناسخ والمنسوخ بمؤلفات، كما فعل قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨ هـ)، وابن الأثرم (ت ٢٦١ هـ)؛ فكان هذا المنهج مما يمكن أن نعتبره الجديد المنهجي في تطور تحرير قواعد علم مصطلح الحديث.

---

[٣٨] يقولون: أموق من نعامة، وأشرد من نعامة؛ وموقها: تركها بيضها، وحضنها بيض غيرها، ابن منظور، *لسان العرب*، مادة (نعم)، ٥٨٢/١٢؛ وفي حاشية كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، جاء فيها قول المحقق: "أي أحمق، من الموق بالضم، وهو الحمق في غباوة"، تأويل مختلف الحديث، ص ١١، (حاشية ٩)، وإن لم يبين مصدره، فإنها غير بعيدة عن معناها في لسان العرب.

[٣٩] عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، *تأويل مختلف الحديث* (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٩٩)، ص. ٧ – ١٢.

ولا تفوتنا الإشارة هنا، إلى عناية علماء الأصول، ببعض مسائل هذا العلم في كتب الأصول، مثل: عنايتهم بالكلام عن المرسل، والخبر المتواتر، وزيادة الثقة، وحجية خبر الواحد، وسن السماع، وغير ذلك؛ ولعل أبرز وأقدم من تناول منهم هذه المسائل، الإمام الشافعي (٢٠٤ هـ)، في كتابيه "الأم" و"الرسالة"، ومن هنا، كانت إضافات هؤلاء منحى جديدا في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث في هذه الحقبة، والتي تمثلت فيما يأتي:

- عناية بعض أئمة الحديث، بالكلام عن بعض القواعد، والمصطلحات، والمفاهيم، والقوانين، في كتبهم، من غير قصد إلى جمعها، أو ترتيبها، بل بحسب الحاجة الدافعة إلى ذلك.
- إفراد بعض أنواع علوم الحديث بالتأليف.
- انشغال علماء الأصول بالكلام عن بعض أنواع علوم الحديث، مما له علاقة بمباحث هذا التخصص ومتعلقاته.

المرحلة الثانية: من القرن الرابع إلى ظهور مقدمة ابن الصلاح

في بدايات هذه الفترة، كانت الحاجة ماسة إلى إفراد قواعد وقوانين مصطلح الحديث بكتب مخصوصة، "فتوجهت أنظار بعض العلماء، إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة، في كتاب جامع، ناظم لمسائل هذا العلم"[٤٠]؛ ولعل أول من تصدى لذلك، الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)، في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، الذي جمع فيه مسائل وقوانين تتعلق بقسم الرواية، وكان واقع عصره دافعا له إلى ذلك، يقول واصفا هذه الحال: "اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث، ويبغض أهله، فقالوا بتنقص أصحاب الحديث، والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمهم، والتقول عليهم، وفي الرد عليهم [...] وقد شرف الله الحديث وفضل أهله [...] فإنك إن أردت التوصل إلى معرفة هذا القرن، لم يذكرهم لك إلا راو للحديث، متحقق به، أو داخل في حيز أهله، ومن سوى ذلك، فربك بهم أعلم.

[٤٠] سيد عبد الماجد الغوري، *معجم المصطلحات الحديثية*، ص. ١٦.

وقد كان بعض شيوخ العلم، ممن جلس مجلس الرياسة، واستحقها، لعلمه وفضله، لحقه بمدينة السلام، من أهل الحديث جفاء، قلق عنده، وغمه ما شاهد من عقد المجالس، ونصب المنابر لغيره، وتكاثُف الناس في مجلس من لا يدانيه في علمه ومحله، فعرَّض بأصحاب الحديث في كلام له، يفتح به بعض ما صنف، فقال: "يترك المحدث حتى إذا بلغ الثمانين، وكان مصيره إلى قبره، قيل: عند الشيخ حديث غريب فاكتبوه"، قال الرامهرمزي: "فلم ينقص هذا القول من غيره ما نقص من نفسه؛ لظهور العصبية فيه، ولأنه عول في أكثر ما أودعه كتبه، وأكثر الرواية عنه، على طبقة، لا يعرفون إلا الحديث، ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحد يذكر بالدراية ولا يحسن الرواية؛ فإلا تأدب بأدب العلم، وخفض جناحه لمن تعلق بشيء منه، ولم يهرج شيوخه، الذين عنهم أخذ [...]"[٤١]؛ فكان "المحدث الفاصل" للرامهرمزي، نقلة نوعية جديدة، غير مألوفة، فيما نعلم، في جمع هذه القواعد الاصطلاحية، وإن كانت مفردة لأنواع من قسم الرواية خاصة، لهذا عُد أول من صنف في هذا العلم. قال ابن حجر: "...فمِن أول من صنف في ذلك، القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل"[٤٢]، قال محمد عجاج الخطيب: "يعتبر هذا الكتاب، أول كتاب وضع في علم أصول الحديث، بشهادة جهابذة العلم، ولهذا رأيت كبار العلماء القدامى، الذين اشتغلوا بالحديث وعلومه، تدارسوه وأكثروا مطالعته، ونقلوا عنه، وحق لهم ذلك..."[٤٣].

ثم جاء الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، فاعتنى بدوره، بالتصنيف في أصول الحديث وقواعده؛ فألف كتبا، أكثرها تداولا بين طلبة العلم اليوم، وأشهرها كتاب "معرفة علوم الحديث"، يقول الحاكم النيسابوري في بيان الدافع له على تأليفه: "أما بعد، فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس

[٤١] الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، ص. ١٥٩ – ١٦٠، إلى أن قال: "فتمسكوا، جبركم الله، بحديث نبيكم صلى الله عليه وسلم، وتبينوا معانيه، وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما به من تتبع الطرق، وتكثير الأسانيد، وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين، وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب، والضبط، والتقويم".

[٤٢] ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر* (المدينة المنورة: د.ن، ٢٠٠١)، ص. ٣٢.

[٤٣] الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، ص. ٥ – ٦.

بأصول السنن قلّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال، والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث، مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، المواظبون على كتابة الآثار، واعتمدت في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار."[٤٤].

وبعد الحاكم، يعد الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، من أبرز الذين عُنوا بجمع قواعد علم المصطلح، في كتابيه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" و "الكفاية في علم الرواية"[٤٥]؛ عنى في الأول منهما بآداب طالب العلم، وأخلاقه، وما تعلق بآداب العالم، وواجباته مع طلبته...الخ، وعنى في الثاني منهما، بقوانين الرواية، وأصولها، وجمع أقوال العلماء وآرائهم في مختلف الأبواب والمسائل[٤٦]، يقول الخطيب متكلما عن واقع العلم: "ولم يكن العلم مدونا أصنافا، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا، في زمن المتقدمين من الصحابة، والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم..."[٤٧].

ولا تفوتنا الإشارة هنا، إلى عناية ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، في هذه الفترة، بالكلام عن كثير من القواعد والقوانين، المتعلقة بمصطلح الحديث رواية ودراية، في كتبه، مثل "التمهيد"، و"جامع بيان العلم وفضله"، وما بذله القاضي عياض(ت ٥٤٤ هـ) من جهود في جمع قواعد، وقوانين الرواية في كتابه المشهور "الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع"؛ فكانت هذه المصنفات، في نظرنا، عبارة عن الإرهاصات الأولى في تحرير قواعد وقوانين علم مصطلح الحديث، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: " فمن أول من صنف في ذلك: القاضي أبو محمد الرامهرمزي، في كتابه "المحدث الفاصل"، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهذب، ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل كتابه، مستخرجا، وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه "الكفاية"، وفي آدابها كتابا سماه

[٤٤] محمد بن عبد الله الحاكم، *معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه* (الرياض: مطتبة المعارف، ٢٠١٠)، ص. ٢.
[٤٥] أبي بكر أحمد بن علي، *الكفاية في علم الرواية* (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
[٤٦] وللخطيب البغدادي تصانيف كثيرة، بث في بعضها بعض القواعد الاصطلاحية، كتاريخ بغداد، وكتاب الرحلة في طلب العلم، وغيرهما، مما ننصح بتتبعها، واستخراج هذه الفوائد، وهذه القواعد منها، وجمعها في رسالة أكاديمية.
[٤٧] الخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، ٤٢٣/٢

"الجامع لآداب الشيخ والسامع"..."[٤٨]؛ ولعل الجديد المنهجي الذي تميز به تحرير علم المصطلح في هذه المرحلة ما يأتي:

- عنايتهم، فيما عدا الحاكم النيسابوري، بقوانين الرواية، وقواعد آداب التحمل والأداء بخاصة.
- نقلهم هذه القوانين، وكلامهم عن هذه المسائل في هذه الأبواب، مسندة إلى قائليها من العلماء والأئمة.
- جمعهم قواعد، ونصوص، وأحكام سابقيهم من الأئمة، وفق هذا المنهج (أي مسندة إلى قائليها).

ثم تتابع التصنيف في قوانين علم المصطلح، بعد الحاكم، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، والقاضي عياض، وغيرهم؛ "فألف أبو حفص الميانشي (ت٥٨٠ هـ) جزءا سماه "ما لا يسع المحدث جهله"، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبسطت؛ ليتوفر علمها، واختصرت، ليتيسر فهمها، إلى أن جاء الحافظ ابن الصلاح"[٤٩]، فألف كتابه "علوم الحديث"، المشهور بمقدمة ابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ)؛ فهذب أنواع علم المصطلح، وجمع ما تفرق منها في كتب المتقدمين؛ فكانت مصادره فيها ما ألف من مصنفات سبقته: كمؤلفات الخطيب، والحاكم، وما بث من قواعد في كتب الرواية نفسها، مثل ما نص عليه الإمام مسلم، والترمذي، وغيرهما، من قواعد، وما جاء في كتب الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)[٥٠].

وغيرها، قال ابن الصلاح مبينا واقع حال هذا العلم في عهده: "ولقد كان شأن الحديث، فيما مضى، عظيما، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة؛ فلم يزالوا في انقراض، ولم يزل في اندراس، حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله، إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العُدد، لا تغني على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه غفلا، ولا تعنى في تقييده بأكثر من كتابته عطلا؛ مطرحين علومه، التي بها جل قدره، مباعدين معارفه التي

[٤٨] ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، ص. ٣٢ – ٣٣.
[٤٩] ابن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، ص ٣٤ – ٣٥.
[٥٠] له شرح على سنن أبي داود سماه "معالم السنن"، وشرح على صحيح البخاري سماه "أعلام السنن"، وله كتاب "غريب الحديث"، وكتاب "إصلاح غلط المحدثين"، وغيرها.

بها فخم أمره؛ فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلقى له كاشفا، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفا، منَّ الله الكريم تبارك وتعالى، علي، وله الحمد، أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذه، الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية، وأحكم معاقده، وأقعد قواعده، وأنار معالمه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح قواعده وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نكته وفرائده."[٥١].

فكان هذا الكتاب، بعد "معرفة علوم الحديث" للحاكم، واسطة العقد بين ما تقدم من مؤلفات عنت بجمع قواعد علم المصطلح، على النحو الذي ذكرنا صورة عنه فيما سبق، وبين ما تأخر عنه من مصنفات وجهود؛ لا تكاد تجد منها واحدا يخلو من الاعتماد على ما جاء في المقدمة؛ ولئن كان الحاكم قد جمع في كتابه ٥٢ نوعا من أنواع أصول الحديث ومصطلحه، فلم يهذب ولم يرتب، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر، فإن ابن الصلاح قسمها إلى٦٥ نوعا، وأهم ما تميزت به مقدمة ابن الصلاح، من جديد منهجي في تحرير هذه القوانين:

- ذكر هذه الأنواع كقواعد، مجردة عن الأسانيد.
- تعدد الأنواع بين قسمي الرواية والدراية.
- زيادة عددها.
- اعتماد ابن الصلاح نصوص السابقين، ومذاهبهم، مصدرا.

من أجل ذلك، كانت مقدمة ابن الصلاح، واسطة العقد بين ما أُلف قبلها، وبين ما جاء بعدها من مؤلفات؛ انصبت جهود مؤلفيها على شرح المقدمة، وتوضيح معانيها، أو التعقيب على مباحثها، والنظم لما جاء فيها من فروع...؛ فكان من بين شراحها: عز الدين أبي عمر ابن جماعة (ت ٧٦٧ هـ) في كتابه "الجواهر الصحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح، والأبناسي (ت ٨٠٢ هـ) في كتابه "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"، والبلقيني (ت ٨٠٥ هـ) في كتابه "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح"، وزين الدين

[٥١] عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)* (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦)، ص. ١٥.

العراقي (ت٨٠٦ هـ) في "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح"، وغيرها، وكان من بين مختصريها: النووي (ت ٦٧٦ هـ)، في "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، وشرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) في "الخلاصة في معرفة الحديث"، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في "اختصار علوم الحديث"، وغيرها.

ومن بين الذين نظموا أشعارا، حول مضامين المقدمة، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن خليل (ت ٦٩٣ هـ) تلميذ ابن الصلاح في "أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول"، المشهورة ب "منظومة ابن خليل"، وزين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في "التبصرة والتذكرة"، وغيرها، ثم تتابعت المؤلفات المفردة لهذا العلم، بعد ابن الصلاح؛ فألف ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، وكتب شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، وألف ابن الوزير (ت ٨٤٠ هـ) "تنقيح الأنظار"، وكتب ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) "نخبة الفكر في مصطلح الأثر " و "نزهة النظر"، و"النكت على كتاب ابن الصلاح"، وألف السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"[٥٢]، وغيرها من المؤلفات الكثيرة التي كان مصدرها الأساس، مقدمة ابن الصلاح؛ فكان الجديد المنهجي في تحرير علم المصطلح في هذه المرحلة متميزا بما يأتي:

- مقدمة ابن الصلاح هي المصدر الرئيس لهذه المؤلفات.
- النقلة النوعية المتميزة من حيث: العناية بالمقدمة، وإثراؤها، والتعقيب، والاستدراك عليها، وشرحها، واختصارها، ونظم مباحثها...الخ.
- تتابع التعقيب والشرح لمؤلفات بعضهم البعض؛ فالتقريب للنووي، يعد شرحا للمقدمة، والتدريب للسيوطي يعد شرحا للتقريب، وهكذا؛ بحيث إننا لا نكاد نجد نسخة تشبه أختها، بل في كل مصنف نجد الجديد، والتنوع، ونجد المزيد، ونجد المختصر، وهكذا.

[٥٢] لعل من أبرز من تكلم عن هذه المؤلفات، من المعاصرين، سيد عبد الماجد الغوري، في معجم المصطلحات الحديثية، ص ١٨ -٢٤.

المرحلة الثالثة: تحرير المصطلح في هذا العصر

لئن كان مدار جهود من تقدمنا من العلماء، على خدمة مقدمة ابن الصلاح، لأهميتها، وانفرادها بمنهجها، وتنوع تقاسيمها، وكثرة مصادرها...الخ، فإن جهود العلماء في هذه العصور، ركزت على تناول هذه الأنواع، بطرق تقرب مفاهيمها إلى أذهان طلبتها، وتيسر عليهم تناولها، مع كثرة ما تميز به هذا العصر أيضا من كثرة التآليف، وتنوع في التصانيف؛ ومن بين أبرز من حرر في قواعد مصطلح الحديث وأصوله في هذه العصور: جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ ه) في "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"[٥٣]، وكتب الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨ ه) "توجيه النظر إلى أصول الأثر"، "اختط فيه خطة التمحيص، والتنقيح، والتحقيق، والترجيح في المسائل العويصة، والأبحاث المضطربة"[٥٤]، وكتب الشيخ أبو شهبة (ت ١٤٠٣ ه) "الوسيط في علوم الحديث"، وكتب صبحي الصالح (ت ١٤٠٧ ه) "علوم الحديث ومصطلحاته"، وألف أديب صالح "لمحات في أصول الحديث"، وألف محمد عجاج الخطيب "أصول الحديث: علومه ومصطلحه"، وألف محمود الطحان "تيسير مصطلح الحديث"، وألف شرف القضاة "المنهاج الحديث في علوم الحديث"[٥٥]، وألف عبد العزيز دخان "المقترح من قواعد علم المصطلح"، وغيرهم كثير.

كما اعتنى بعض المعاصرين، بجمع مصطلحات علوم الحديث على الترتيب الموسوعي، والمعجمي؛ فألف سيد عبد الماجد الغوري "موسوعة علوم الحديث وفنونه"[٥٦]، و"معجم المصطلحات الحديثية"[٥٧]، وألف علي زوين "معجم مصطلحات توثيق الحديث"[٥٨]، وألف نور الدين عتر "معجم المصطلحات

---

[٥٣] اطلعت عليه، وضع له عناوين واضحة، بدأه بالكلام عن شرف الحديث، وفضل راويه، وإجلال الحديث، ثم الكلام عن معنى الحديث.

[٥٤] سيد عبد الماجد الغوري، *معجم المصطلحات الحديثية*، ص ٢٤.

[٥٥] سيد عبد الماجد الغوري، *معجم المصطلحات الحديثية*، ص ٢٤ – ٢٦.

[٥٦] موسوعة ضمت بين دفتيها مصطلحات علوم الحديث وفنونه، مع تعريفاتها، اطلعت عليها في ثلاثة مجلدات، [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م].

[٥٧] اطلعت عليه، واستعنت به في هذا البحث [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م].

[٥٨] اطلعت عليه أيضا، أحصى فيه ٤٤٨ كلمة وعبارة اصطلاحية [بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م].

الحديثية"[٥٩]، وألف محمد صديق المنشاوي "قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف"، وألف محمود الطحان بمشاركة آخرين "معجم المصطلحات الحديثية"، وغيرها كثير[٦٠].

كما اعتنى المعاصرون بإفراد بعض أنواع علوم الحديث بالتصنيف؛ فصنفوا كتبا خاصة بالجرح والتعديل، وما تعلق به من قواعد؛ مثل كتاب "ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف"، وكتاب "جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط" لمحمود عيدان الدليمي، وكتاب "عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية" لصالح بن حامد الرفاعي، وكتبا خاصة بقواعد علم التخريج[٦١]، منها كتاب "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" لمحمود الطحان، و"التخريج ودراسة الأسانيد" لحاتم بن عارف الشريف، وكتاب "المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد" لعلي بن نايف الشحود، وألفوا أخرى متعلقة بقواعد علم العلل، مثل كتاب "لمحات موجزة في أصول علل الحديث" لنور الدين عتر، و"الحديث المعلول قواعد وضوابط" لحمزة المليباري، و"الميسر في علم علل الحديث" لعبد الماجد الغوري، وغيرها من العلوم، دون أن نغفل الإشارة، إلى أهم ميزة انفرد بها هذا العصر، والتي تمثلت في الثورة التقنية والتكنولوجية، التي أسهمت في خدمة العلوم بعامة، وخدمة الحديث وعلومه بخاصة.

فكان الجديد في التحرير العلمي المنهجي لهذا العصر متميزا بما يأتي:

١- التنوع، والكثرة في التصنيف.

٢- القصد إلى تقديم المصطلح ميسرا مبسطا.

٣- العناية بالتأليف الموسوعي والمعجمي، مما يسهل الوصول إليها، ويسر فهمها.

---

[٥٩] يعد، فيما أعلم، أول محاولة لجمع المصطلحات الحديثية، وترتيبها على حروف المعجم، مع شرحها، وبيان أحكامها، مصادره فيها: مقدمة ابن الصلاح، وتقريب النووي مع شرحه التدريب للسيوطي، وكتابه "منهج النقد في علوم الحديث.

[٦٠] ما وقفت عليه منها بعيني، ذكرته مع طبعاته، وما لم أقف عليه، فمن بحث "المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية (نشأتها، وأهميتها، وتعريفها)"، لخديجة فاطمة سيد ممتاز الدين، www.ahlalhadeeth.com، وأحسب البحث جدير بالاطلاع لأنه مفيد في بابه، والله أعلم.

[٦١] والحمد لله الذي من علي، بأن ألفت فيه "الوسائل العملية في دراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية" أدعو الله أن ينفعني وينفع به طلبة العلم.

٤- العناية بتحريره على الميسرات والمختصرات، تيسيرا للفهم، والطلب، والدراسة، والحفظ.

٥- اجتناب التعقيد، وكثرة التفريع، روما للتيسير، والتبسيط.

٦- مصادرهم في التأليف والترتيب، مقدمة ابن الصلاح، بخاصة، وما ألف قبلها وبعدها في هذا العلم.

٧- قصد التبسيط، والتيسير، كان دافعا لكل واحد ممن ألف في هذا العلم، إلى اختيار المسائل التي يراها أولى أن تقدم وتحرر، فلم يلتزموا بتقسيمات المتقدمين: فمثلا نجد محمود الطحان، يبدأ كتابه "تيسير مصطلح الحديث" بمقدمة في نشأة هذا العلم، ثم تناول في الباب الأول منه الخبر، وتقسيماته، ومتعلقاته في ثلاثة فصول، وتكلم في الباب الثاني عن صفة من تقبل روايته، ومتعلقاتها في فصلين، وفي الباب الثالث تكلم عن آداب الرواية وكيفية ضبطها في ثلاثة فصول، وتكلم في الرابع منها عن الإسناد ومتعلقاته[٦٢]، بينما نجد محمد أديب صالح في كتابه "لمحات في أصول الحديث"، يبدأه بالكلام عن أهمية هذا العلم، وأغراضه، ثم عن نشأته، ثم يعرف بالصحابي والتابعي، ثم بالحديث والسنة، ثم يتكلم عن حجية السنة ومتعلقاتها، ثم عن الحديث والخبر والأثر، والحديث القدسي ومتعلقاته، ثم عن كتابة الحديث...الخ[٦٣].

٨- يعد جمع هذه القواعد في المعاجم والموسوعات، مقصدا علميا متميزا، في هذا العصر؛ يساعد الطالب على سرعة الوصول إلى بغيته، كما يوفر عليه الجهد في الرجوع إلى المصادر والمراجع الكثيرة والمتنوعة التي ألفت فيه، بالإضافة إلى ما تميزت به من تبسيط في عرض مختلف المسائل والقواعد والقوانين.

٩- دور التقنية الحديثة، وأهميتها في خدمة الحديث النبوي الشريف، ومصطلحه؛ خاصة فيما يتعلق بتوفير الوقت، والجهد، والكلفة على الباحثين.

[٦٢] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*.

[٦٣] محمد أديب صالح، *لمحات في أصول الحديث*.

آفاق تحرير علم مصطلح الحديث

رأينا فيما سبق، كيف كانت الحاجة، دافعا في كل عصر من العصور إلى التأليف في هذا العلم، إلى أن وصلنا إلى هذا العصر، الذي كانت الحاجة فيه ماسة إلى التبسيط، والتيسير، من أجل الوصول إلى جزالة الفهم، وسهولة الحفظ، وبساطة الدرس؛ فقد رأينا كيف كانت عناية كثير من المعاصرين بالتأليف في الميسرات، والمختصرات، واللمحات، والمعاجم، والموسوعات، والمبسطات؛ فكل أدلى دلوه، بما يراه جديرا بتحقيق هذه المقاصد.

فهل للباحثة، على ضوء ما تقدم، رؤية أو إضافة في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال أسجل الملاحظات الآتية:

١- إن الأفكار التي أقترحها، لا تحمل جديدا يتعلق بأنواع علوم الحديث وتقسيماتها؛ لأني لم أر، فيما اطلعت عليه، من أضاف قواعد، أو قوانين، أو مصطلحات، لم يتناولها أئمة هذا الشأن وفحولهم، بالعناية، والشرح، والتعريف، والتفصيل، والتمثيل، وغيره؛ وإنما هي أفكار تختص بسبل التعامل معها، في ضوء منهج التبسيط، والتيسير، الذي يتطلبه العصر، لمسايرة الطفرة التقنية في الحصول على المعلومة في وقت قصير.

٢- إن كل من تناول علوم الحديث بالتحرير والعناية، خاصة بعد واسطة العقد "مقدمة ابن الصلاح"، فيما أرى، لا يعدو أن يكون عمله، إما شرحا، أو تعقيبا، أو جمعا، أو نظما، أو نكتا، أو اختصارا، أو تيسيرا، أو انتقاءً، أو ترتيبا، أو تبسيطا...الخ.

٣- إن الأفكار المقترحة في هذا البحث، لا تخرج عن الأغراض الأساسية المرجو تحقيقها في كل عصر، والمتمثلة في التيسير، والتبسيط، وتسهيل الحفظ، والفهم.

من أجل ذلك، أقدم هذه الأفكار في منحنيين رئيسين؛ يختص الأول منهما بآفاق تحرير علم المصطلح وقواعده، فيما يوجه للدراسات ما قبل الجامعية، ويتعلق الثاني بآفاق تحرير قواعد مصطلح الحديث فيما يوجه للدراسات الجامعية، في طوري البكالوريوس، والدراسات العليا.

أولا: آفاق تحرير قواعد مصطلح الحديث في طور ما قبل الدراسات الجامعية

للقارئ أن يسأل عن العلاقة بين مصطلح الحديث وبين هذه الأطوار، لاعتقاد بعضهم أن هذا العلم مقصور عن الدراسات الجامعية؟

أجيب عن هذا الانشغال، بقولي: إن العلاقة وطيدة بينهما؛ لإيماني القاطع، من خلال تجربتي في الحياة وفي التدريس، أن المراحل ما قبل الجامعية، هي التمهيد، وهي الأساس الذي تبنى عليه دراسات هذا العلم في الأطوار الجامعية، من أجل ذلك، امتدت اقتراحاتي المأمولة إلى تدريس البذور الأولى لهذا العلم في دور الحضانة ورياض الأطفال، والمراحل التحضيرية.

فالدراسات ما قبل الجامعية أطوار: المرحلة الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية؛ وقبل الطور الابتدائي، يوجه كثير من صغار المسلمين اليوم إلى ما يعرف بدور الحضانة (من ٠ إلى ٣ سنوات في الغالب)، ورياض الأطفال (من ٤ إلى ٥ سنوات في الغالب)، والمراحل التحضيرية (من ٥ إلى ٦ سنوات في الغالب، أي يمكن أن تكون سنة تحضيرية واحدة، يتهيأ فيها الطفل للدخول إلى المرحلة الابتدائية التي تمتد إلى ٥ سنوات في بعض الأنظمة، وإلى ٦ سنوات في أنظمة دول أخرى)؛

وفي هذا الطور، نقترح أن يُلقن الطفل، المؤهل إلى التمييز، والمميز، بعض المسائل المتعلقة خاصة بالجوانب العقدية؛ فيتعرف على شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومقامه من النبوة والرسالة، وأوصافه، وصفاته، وقدر محبته وآل بيته وصحابته، ووضوئه، وصلاته، وغيرها من المبادئ الأساسية المتعلقة بالتوحيد والإيمان من جهة، والمتعلقة بشمائل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقامه، وفضله، وفضل رسالته، من جهة أخرى، بالقدر والتيسير الذي يمَكن الصبي من إدراك هذه المتعلقات؛ فتغرس فيه هذه الجوانب العقدية والإيمانية، لتترسخ في قلبه الأركان، ويتعلق بحب السنة والقرآن؛ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يمكننا تحرير هذه المصطلحات، بالاستعانة بالرسوم؛ فنرسم مثلا الكعبة، محاطة بعدد الصلوات وأوقاتها، ونرسم المسجد النبوي، محاطا ببيوت في شكل مربعات، أو دوائر، تعبر عن مواقع بيوت زوجاته، وصحابته، وقد تكون هذه الرسوم في شكل مجسمات بيانية، تقرب إلى ذهن الصبي ما نسعى إلى ترسيخه عنده في هذا الطور.

وفي المرحلة الابتدائية، التي يتعلم فيها الطفل القراءة والكتابة، ويتسع فيها ذهنه لإدراك المزيد، أقترح أن تحرر كتيبات، أو أجزاء، تجمع فيها أحاديث، يطالب بحفظها، في فضل حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفضل سنته، والتعرف على ما تيسر من سيرته وغزواته؛ والتركيز على بعض القيم والفضائل والأخلاق مثل: طاعة الله، ورسوله، وطاعة الوالدين، وفضل الأخوة، وفضل العلم، والمعلم، ويتعلم سنَةً بعد سنةٍ، كيفية الوضوء وشروطه، وكيفية الصلاة، وشروطها، وأحكامها، وفضل الصوم، وأحكامه...، لينتقل إلى الطور المتوسط؛ فيتوسع في أمور الدين.

وفيما يتعلق بالمصطلح، تحرر كتب تخصص لبعض التعريفات كالحديث، والسنة، والخبر، والمتواتر، والآحاد، والسند، والمتن، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع والإسناد العالي، والنازل، والصحابي، والتابعي، مع تدعيمها بأمثلة حديثية توضح المقصود من كل مصطلح، وتكليف التلميذ بالرجوع إلى كتب مخصوصة، كالصحيحين، وبعض السنن، لتقديم حديث، مرفوع، أو موقوف، مع حفظه، وأكثر من هذا، فقد يتم تكليفهم بحفظ عشرة أحاديث على الأقل، ومائة حديث أو أكثر بأسانيدها ومتونها، من كتاب مخصوص في السنة، وفي السنة الموالية بمثلها، أو أكثر، وفي التي تليها بمثلها أو أكثر؛ فيتعرف التلميذ بذلك على بعض كتب الرواية، ويحفظ منها عددا من الأحاديث، مما يؤهله إلى المزيد، ويتعلم بعض القواعد والقوانين المتعلقة بالرواية بخاصة، ويتعرف على أئمة كتب السنة، ويقرأ سيرهم، ويطلع على رحلاتهم، وعلاقات بعضهم ببعض ...الخ.

ويركز في الطور الثانوي، على التحرير في متعلقات الدراية؛ فتحرر الكتب في مصطلحات: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، والمصنفات في كل نوع، وقد يضاف إليه الكلام في نشأة علم المصطلح، والتعريف به، وأهميته، وأشهر المصنفات فيه، حتى يتمكن الطالب بذلك من الوقوف على هذه الجهود، ومعرفة تطورها عبر العصور، ويتعرف على مؤلفيها...؛ فينتقل إلى المراحل الجامعية مزودا بخلفية علمية منهجية، مدركا مسائل متنوعة تتعلق بعلم مصطلح الحديث، شريطة أن تدعم المراحل السابقة كلها بما يأتي:

- كثرة النماذج التطبيقية وتنوعها.
- تكليف التلاميذ والطلبة بإعداد نماذج غيرها، توضح المقصود من كل مسألة، وقد يكلف الطالب في الطور الثانوي بإعداد بحوث، في التعريف بالأئمة من الرواة، ومن المؤلفين في جمع الرواية، أو جمع القواعد؛ ليقف الطالب على هذه الجهود، ويطلع على تنوع المناهج، التي بها حفظت السنة النبوية الشريفة.
- المداومة على حفظ قدر معين من الروايات بأسانيدها ومتونها.

ثانيا: آفاق تحرير مصطلح الحديث وقواعده في أطوار الدراسات الجامعية[٦٤]

ينتقل الطالب إلى هذه المرحلة، وفي جعبته رصيد غير يسير، يتعلق بعلم المصطلح رواية ودراية، فيُتطلع له في هذه الأطوار إلى التوسع فيها، والتعمق في مفاهيمها، واستكمال ما لم يتناوله منها في الأطوار السابقة وفق التدرج الآتي:

- ففي مرحلة البكالوريوس، أرى أن يُخصص الطلبة بتحرير كتب في المصطلح، تُمَهَد بالكلام عن أهمية السنة، وحجيتها (وإن كانت مسألة يرى كثير منا أنها أصولية، وأرى أنها متعلقة بالحديث ومصطلحه دراية ورواية)، ثم تخصص الطعون الموجهة للسنة وحجيتها بخاصة، ببعض الكلام، والبيان، والرد عليها، ودفع تلكم الشبهات ودحضها، بالاستناد إلى الأدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وبنصوص الأئمة، وليكن رد الإمام الشافعي على هذه الطعون، أنموذجا، يقدم للطلبة، مفصلا، ومبسطا في نقاط واضحة، بلغة عربية سليمة، يفهمها الطلبة في هذه المرحلة.
- ثم يكتب بعد ذلك في مسألة آداب العالم والمتعلم، نظرا لما نعيشه في هذا العصر، وما نشهده، من عزوف عند الطلبة، عن الاشتغال بالعلوم الشرعية، وإقبال من رغب منهم في طلب العلم، على مختلف العلوم الدنيوية الأخرى، وما نلاحظه من جفاء وتباعد في العلاقات بين طلبة العلم،

[٦٤] هذه نظرات استشرافية، تأمل الباحثة تحقيقها في مستقبل تحرير المؤلفات في هذا العلم، لا نعلم، جامعة أو مؤسسة علمية تطبق هذا المنهج حاليا، والله أعلم.

ومعلميه، فأرى الكتابة في هذه المسائل، اليوم من الضرورة الملحة؛ لأننا نعيش في عصر انشغلنا فيه بالدنيا عن الدين.

- بعد هذا التمهيد، أرى أن يُبدأ في التعريف بعلم مصطلح الحديث، وأهميته، وضرورته، وفضله، وتقسيماته إلى ما يتعلق بالرواية، وما يتعلق بالدراية، يضاف إليه العناية ببيان بعض المصطلحات، وبيان العلاقة بينها كالحديث، والخبر، والسنة، والأثر؛ ولأن الطالب قد تعرف على بعضها في المراحل السابقة، يركز له فيها هنا على النماذج والتطبيقات العملية المستخرجة من كتب السنة النبوية: الصحيحين، والسنن، والمصنفات وغيرها.
- بعد ذلك، أرى أن يقسم الكلام وتحرير المصطلحات الحديثية، وفق تقسيم علم المصطلح، إلى قسم أو باب يتعلق بأنواع علوم الحديث المتعلقة بالرواية، والقسم أو الباب الثاني، إلى الأنواع المتعلقة بالدراية؛ وفي الباب الأول أو القسم الأول، يتناول المحرِر، تقسيمات الخبر باعتبار وصوله إلينا: إلى متواتر، وآحاد، ثم يعرف بهما؛ فيختار من التعاريف الأبسط والأنسب، مع تدعيمها بالأمثلة والنماذج؛ فإذا قال: المتواتر "هو ما رواه عدد كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب"[٦٥]، أضاف إليه شرح مستلزماته، وشروطه، وحكمه، وأقسامه، والمصنفات فيه (وقد اعتنى كثير ممن حرر في علم المصطلح بهذه المسألة)، مدعما بالأمثلة التوضيحية؛ فلا يُكتفى بذكر المثال مجردا عن التخريج، والشرح؛ فإذا مَثل بحديث "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، يذكر بعض من خرجه من الأئمة، ويذكر ما قيل في العدد في كل حلقة من حلقات الإسناد، وغير ذلك.

[٦٥] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. ٢٣.

يضاف إليه عند التدريس، تكليف الطلبة بتخريج نماذج حديثية تبين ذلك، وقد يضيف محرر الكتاب الخاص بهذه المرحلة قوله بعد تحرير المسألة: تطبيقات، ينتقي منها أمثلة واضحة من كتب السنة، ثم يتناول بالتحرير خبر الآحاد، وفق ما ذُكِر سابقا، ويبقى دائما في تحرير المسائل المتعلقة بالرواية، فيكتب في تقسيم الخبر باعتبار قائله: إلى قدسي، ومرفوع، وموقوف، ومقطوع، وقد يضاف إليه الكلام عن الأثر، بمعنى ما لم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن موقوفا عن صحابي، ولا مقطوعا عن تابعي، ويستعين فيه بنصوص الأئمة، وآرائهم في مختلف المسائل، مع تدعيم كل مصطلح بالنماذج، والأمثلة التطبيقية، من كتب السنة، مع إبراز العلاقة بين مصطلح الأثر و مصطلح الحديث عند بعض الأئمة، ممن يفرق بين المصطلحين، أو يجمع بينهما.

ثم يحرر في مسألة الإسناد من حيث: التعريف به، وأهميته، واختصاص الأمة به، وأحواله (متصلا، أو منقطعا)؛ فيتكلم عن معنى الاتصال، ثم يتكلم عن الانقطاع، وأنواعه (المرسل، والمعضل، والمدلس، والمعلق)، ليوضح أنها أنواع اصطلاحية، تدور في وحدة موضوعية متكاملة تسمى الانقطاع في السند، أو المنقطع، مع تدعيم التحرير بالنماذج التطبيقية، التي تبين مواضع الانقطاع: إن كان مرسلا، أو معضلا، أو معلقا، وغيره؛ وفي المتصل، يبين أن الحديث قد يكون متصلا مرفوعا، أو متصلا موقوفا، أو متصلا مقطوعا، والقصد منه، أن تتوضح الصورة بشكل بسيط وميسر، على أن السند له أحوال وصفات: فقد يكون منقطعا، ويبين له الصورة مع المثال، أو معلقا، ويبين له الصورة مع المثال، وهكذا، دون أن نتكلم في التحرير عن علاقة هذه المسائل برتبة الحديث ودرجته، والتي سيحرر فيها القول في موضعها؛ لأن الهدف من تحرير المصطلح على هذا النحو، هو تقريب هذه القواعد ضمن وحدات موضوعية إلى أذهان الطلبة؛ لأننا نشعر، ونلمس، من خلال تدريسنا هذا المقرر (علوم الحديث)، أن الكلام عن المسألة نفسها إذا تكرر في مواطن كثيرة من الكتاب المحرر، قد يشتت على الطالب، عملية الاستيعاب، والفهم، والأداء والحفظ؛ فعند الكلام عن الاتصال مثلا، نربطه بالموقوف والمرفوع، والمقطوع، وهي مسألة سبق فيها التحرير.

ونبقى دائما في تحرير المسائل المتعلقة بالإسناد، فنحرر في اللطائف المختلف المتعلقة به مثل: الإسناد العالي والنازل، وتدعيمه بالنماذج العملية، الحديث المسلسل، ومتعلقاته، ونماذج تبينه، المشهور، والعزيز،

والغريب، مع النماذج العملية، مع اقتراح تكليفات تطبيقية واضحة، فيخرج الكتاب المصنف جامعا بين الجوانب النظرية والنماذج التطبيقية.

تأتي بعدها مسألة الرواة، وهي متعلقة بعلوم الإسناد أيضا؛ فيحرر في مفهوم الصحابي، والتابعي، وبعض المصطلحات المتعلقة بالإمام، والحجة، والشيخ، والحافظ، والحاكم، وغيرها، وما تعلق برواية الإخوة والأخوات، والآباء والأبناء، والأقران، وتدعيمها بالنماذج.

ثم بعد ذلك يأتي دور التحرير في بعض الفروع المتعلقة بالعلوم المرتبطة بالإسناد مثل: طبقات الرواة، المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، المتشابه، المهمل والمبهم، الوحدان، والمدبج، والكنى والأسماء، والألقاب، والاختلاط، والتواريخ والأوطان، وغيرها من العلوم المتعلقة بشخص الراوي؛ وغيرها من الأنواع التي جاءت في مقدمة ابن الصلاح، بدءًا من النوع التاسع والثلاثين، إلى آخر نوع منها؛ فيعرف بهذه الأنواع، وأهميتها، والمصنفات فيها، مع تدعيمها بالنماذج والتكاليف.

بعد ذلك في تصوري، يأتي دور التحرير في المسائل والقوانين، المتعلقة بالرواية من: تحرير في متعلقات سن التحمل، وطرق التحمل والأداء، وكتابة الحديث، وضبطه، ورموزه، واللحن، والتصحيف، وأحكامها، والاعتبار، والمتابعات، والشواهد؛ مدعمة بنصوص الأئمة، دون التوسع في ذكر الاختلافات، واختيار الراجح من الأقوال للوصول بعد ذلك إلى مسألة مهمة تتعلق بأحوال الرواة عدالة وضبطا، ما يعرف بالتحرير في علم الجرح والتعديل، وفروعه المختلفة، فيحرر في صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، ويبين أن قبول الخبر ورده يتوقف على حال الراوي، مع قرائن تضاف إلى ذلك، ويعرِّف بعلم الجرح والتعديل، وأهميته، وعلاقته بالحكم على الحديث، ومراتب الرواة، وعبارات الجرح والتعديل، والمصنفات فيه، مع إرفاقه بالنماذج الموضحة، والتطبيقات المستخرجة من كتب الرواية وكتب الجرح والتعديل، والسؤالات، والفوائد وغيرها.

وبعد الكلام عن الأنواع والقوانين المتعلقة بالإسناد، وبعلوم الرواية بعامة، يأتي دور التحرير في متعلقات علم الدراية؛ فيبدأ المحرر في الكتابة في أقسام الخبر من حيث مرتبته، أو درجته: إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وموضوع.

ثم الكتابة في متعلقات كل قسم على حده؛ فيبدأ بالصحيح وأقسامه إلى صحيح لذاته، ولغيره، مع نماذج تبين أن الصحيح لغيره، هو في الأصل حسن لذاته، تقوى بطرق رقته إلى الصحيح لغيره، مع نماذج توضح ذلك، ويختار من التعريفات، البسيطة، الواضحة، وهكذا في نوع الحسن، وأقسامه، ثم يعرف الضعيف، ويبين أن ضعف الحديث، تتعلق أسبابه وأنواعه، باختلال أي شرط من شروط الصحة، فإذا اختل شرط الاتصال، تجتمع عندنا أنواع المنقطع المتمثلة في: المرسل، والمنقطع، والمعلق، وغيرها، فترتبط مسائل الدراية بمسائل الرواية السابقة، مع تدعيم الكتابة بالنماذج والتطبيقات، وإذا اختل شرط العدالة، تجتمع وتظهر لنا أنواع منها: البدعة، والفسق، والكذب، والتهمة به، وقد يضاف إليها، الجهالة، وغيرها من الأنواع المتعلقة باختلال العدالة في الراوي، وإذا اختل شرط الضبط، تجتمع عندنا أنواع منها: سوء الحفظ، وعدم ضبط الكتاب، وكثرة الوهم، والمتروك، والمنكر، وغيرها من الأوصاف التي يتم التفصيل فيها في أطوار ما بعد التدرج، كما سيأتي لاحقا.

ثم يحرر الكلام في الشذوذ والعلة، دون تطويل ممل، ولا اختصار مخل، مع إرفاقها بنماذج مبسطة في هذه المرحلة، التي يتعلم فيها الطالب مختلف أنواع علوم الحديث، مرتبة بحسب متعلقاتها بالرواية، أو الدراية.

ثم ينتهي المحرر في كتابه، إلى التعريف ببعض العلوم المشتركة بين الرواية والدراية مثل: مختلف الحديث ومحكمه، غريب الحديث، المدرج، والمقلوب، والمضطرب، وزيادات الثقات، والمصحف، مع إرفاقها بالنماذج التوضيحية، والتطبيقات من كتب السنة، وكتب الغريب، ومختلف الحديث ومشكله.

لينتقل بعد ذلك الطالب إلى مراحل ما بعد التدرج، التي يفترض أن تتم فيها النقلة النوعية بينها وبين المرحلة السابقة، والتي أرى في تصوري، أن يُعتنى فيها بالتحرير المعمق، والمفصل في مباحث خاصة، وأنواع مهمة، تحتاج إليها هذه المرحلة؛ باعتبار الطالب في هذه المراحل، يخصص بمقررات خاصة في هذه العلوم؛ فيعتني المحرر هنا، بإفراد بعض الأنواع بالكتابة مثل: تحرير مؤلفات خاصة بعلم العلل، وأخرى بعلم التخريج ودراسة الأسانيد ومتعلقاته، وأخرى بمناهج المحدثين ومتعلقاتها، بما فيها مناهجهم في التحقيق، والضبط، وأخرى بالجرح والتعديل، ومتعلقاته، وأخرى بعلم الرواة، غير الجرح والتعديل، وأخرى بعلم

مختلف الحديث ومشكله ومتعلقاته، وأخرى خاصة بالنقد الحديثي ومتعلقاته، وعلاقته بمباحث العلة وعلوم الرواة، وأخرى مفردة للشبهات والطعون الموجهة للسنة، والرد عليها، وتفنيدها بالأدلة الواضحة، والمنهج العلمي البين، وأخرى مختصة في الحديث الموضوعي ومتعلقاته، وأخرى بفقه الحديث ومتعلقاته.

وهكذا يؤلف في كل علم بعناية فائقة، ودقة متميزة، وتفصيل مرغوب، مع التركيز في هذه المرحلة على تكليف الطلبة، بأبحاث تجمع بين الجوانب النظرية، والجوانب العملية التطبيقية؛ يقع فيها، على الطلبة عبء تقديمها، بعقد ملتقيات أسبوعية؛ يحضر فيها الطلبة، وأستاذ المقرر، مع التركيز على المناقشة، والحوار العلمي البناء، ليتهيأ الطالب في هذه المرحلة، إلى حمل لواء التبليغ والأداء والتدريس، من جهة، وتتحقق النقلة النوعية، بين طور التدرج، الذي يركز فيه خاصة على الجانب التلقيني مرفوقا بالنماذج التطبيقية كما بينته، وبين أطوار ما بعد التدرج، التي يفترض أن يركز فيها على الجوانب العملية، التطبيقية، ليتقلد فيها المعلم دور المتلقي، والمقوِّم، والموجه، والمرشد، ويتقمص المتعلم دور الملْقي، والمقدم لهذه الأعمال، ليصبح طرفا مشاركا بصفة مباشر في العملية التعليمية من حيث البحث، والتحضير، والإلقاء.

بهذا التصور الاستشرافي لتحرير مصطلح الحديث، أرى أننا سنحقق نقلة نوعية يمكن بيانها في النقاط الآتية:

١- في مناهج التأليف، بحسب الوحدات الموضوعية.

٢- وفي تنوع التأليف وفق المستويات المختلفة للقارئ والمتلقي.

٣- وفي تدعيم المحررات بالنماذج والتطبيقات.

٤- وفي تعميم المادة على كل المستويات التعليمية.

٥- وفي التدرج المنهجي في تحرير المادة.

خاتمة

نصل في نهاية هذا الموضوع، إلى تسجيل النتائج الآتية:

١- عناية الأئمة والعلماء بتحرير قواعد وقوانين علم الحديث ومصطلحه، كانت في فترة مبكرة من مراحل تاريخ الأمة.

٢- تتنوع المناهج وطرائق التحرير: جمعا، وتوسعا، واختصارا، وشرحا، وتعقيبا، وتقديما، وتيسيرا، وغيره، بحسب الحاجة الدافعة إلى ذلك.

٣- تميز تحرير علم المصطلح بتنوع المسائل، وكثرة الأنواع.

٤- البراعة، والتجديد في كل عصر عن سابقه.

٥- تمثلت معالم التجديد خاصة في: جمع متفرق، أو شرح مجمل، أو توضيح مستغلق، أو ترتيب غير مرتب، أو استدراك ناقص، أو فهرسة غير مفهرس، أو إفراد نوع معين بالتحرير.

٦- تمثلت مقاصد جمع قواعد هذا العلم في:

أ- جمع ما تفرق منها.

ب- تيسير الإفادة منه.

ت- تيسير حفظه وتناوله.

ث- الدفاع عن أهل الحديث.

ج- إبراز جهوده أهل الحديث في خدمته.

٧- تنوع المصنفات في هذا العلم، وكثرتها.

٨- تبرز آفاق تحرير المصطلح في هذا العصر، كما يراها هذا البحث، فيما يأتي:

أ- تبسيطها أكثر فأكثر، تيسيرا لفهمها، وحفظها، وتناولها.

ب- تقديمها في وحدات موضوعية، تساعد على الاستيعاب، وترتب المسائل في أذهان الطلبة ترتيبا منطقيا متسلسلا.

ت- تدعيم المسائل والأنواع بالنماذج الموضحة.

ث- تدعيم الكتابات في هذا العلم بالتطبيقات التكليفية في كل مرحلة.

ج- التعمق والتفصيل في تحرير مسائل حديثية مخصوصة فيما بعد التدرج.

ح- العناية بإبراز العلاقات والروابط بين مختلف الأنواع والمسائل الحديثية، حتى لا يُظن انفصالها عن بعضها البعض، مع إبراز العلاقات والروابط بين قسمي علوم الحديث: رواية ودراية.

خ- إشراك الطالب في العملية التعليمية.

٩- إن الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة، إن صح التعبير، لا يتمثل في إضافة أنواع، أو تفريعات على ما كُتب في هذا العلم؛ فذاك فضل بعيد المنال، ولا ندعيه، فما ترك السابق للاحق ما يضيف، وإنما تدعو هذه الدراسة إلى:

أ- تحرير المصطلح وفق وحدات موضوعية متناسقة، ومتسلسلة، بيّنة العلاقة، بسيطة التناول، تبعا لقسمي علوم الحديث: الرواية، والدراية.

ب- تنويع تحرير هذه القواعد بالنظر إلى أصناف المتلقي: مؤلفات توجه إلى أطوار ما قبل التدرج، تخصص بالتحرير في مسائل مخصوصة، وأخرى إلى مراحل التدرج الجامعية، تخصص بالتحرير في مسائل أكثر تعمقا، وتخصص أطوار ما بعد التدرج بالتحرير في مسائل تليق بها.

١٠- يعد تحرير علم مصطلح الحديث على المعاجم والموسوعات، من أحسن، وأفيد ما أُلف في هذا العصر؛ لتحقيقه جملة من الفوائد منها:

أ- تيسير الوصول إلى المعلومة.

ب- وضوح العبارة في التعريف.

ت- واختيار أبسط معانيها عادة.

ث- وسهولة حفظ التعريفات.

ج- وجمع أكبر عدد مما تفرق منها في هذه الموسوعات والمعاجم.

ح- وسرعة الوصول إلى المطلوب.

غير أن تحرير المصطلحات الحديثية وفق هذا المنهج، يفتقر إلى الروح العلمية والمنهجية، في الربط بين المصطلحات، وأقسامها؛ بحيث يصعب على المبتدئ بخاصة، ربط الأنواع في وحداتها وتقاسيمها؛ فتعريف "الصحيح" مثلا، نجده في حرف الصاد، و"الحسن" في حرف الحاء، و"الضعيف" في حرف الضاد، ومن هنا فإنه يحفظها حفظا مجردا عن معرفة تلكم الروابط والعلاقات فيما بين بعضها البعض.

توصيات البحث:

١- يعد هذا الموضوع، فيما نحسب، لبنة علمية، تسهم في شق الطريق أمام الباحثين، والجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية، في كتابة أبحاث، أو عقد مجالس وندوات علمية تناقش هذه القضايا العلمية، وتدفع الادعاء أن علوم الحديث، مادة نظرية تلقينية جافة.

٢- تفعيل الدراسات، وتشجيع الأبحاث العلمية التطبيقية، والاستبيانية، والتقنية، للنظر في تطوير مناهج تدريس هذا العلم بما يتفق ويتلاءم مع أساليب التيسير والتسهيل، هذا الأسلوب الذي كان منهجا سعى إلى تحقيقه كثير ممن حرر قواعد هذا العلم، وهو هدفنا من كتابة هذا الموضوع، ومن ثم التشجيع على الإقبال على دراسة هذا العلم.

٣- استغلال الوسائل التقنية الحديثة في إعداد برامج تطبيقية متنوعة، تسهم في تيسير فهم قواعد هذا العلم

المصادر والمراجع

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين. *معرفة أنواع علوم* الحديث (مقدمة ابن الصلاح). بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦.

ابن دريد، محمد بن الحسن. *جمهرة اللغة*. دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥.

ابن علي، أبي بكر أحمد. *الكفاية في علم الرواية*. بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

أبو زيد، بكر بن عبد الله. *فقه النوازل*. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨.

أبو شهبة، محمد. *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*. د.م: عالم المعرفة، ١٩٨٣.

الإفريقي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، ٢٠١٠.

البغدادي، الخطيب. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. *العلل الصغير*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠١٠.

الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة. *تأويل مختلف الحديث*. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٩.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*. المحقق: محمد عجاج الخطيب. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤.

زوين، علي. *معجم مصطلحات توثيق الحديث*. بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٩٨٦.

السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي. *رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه*. بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٩.

السجستاني، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي. *المجروحين من المحدثين*. الرياض: دار الصميعي، ٢٠٠٠.

السنجاري، أبو عبدالله محمد بن ابراهيم بن ساعد الأنصاري. *إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد*.

لابن الأكفاني. مخطوط. الرباط: مكتبة الخزانة العامة.

السيوطي، جلال الدين. *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. الرياض: مكتبة الكوثر، ١٩٩٥.

صالح، محمد أديب. *لمحات في أصول الحديث*. بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٦، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

الطحان، محمود. *تيسير مصطلح الحديث*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*. بيروت: دار الحديث، ١٩٨٦.

العسقلاني، ابن حجر. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، د.ت.

العسقلاني، ابن حجر. *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. المدينة المنورة: د.ن، ٢٠٠١.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٠٠.

الغوري، سيد عبد الماجد. *معجم المصطلحات الحديثية*. بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٧.

الغوري، سيد عبد الماجد. *موسوعة علوم الحديث وفنونه*. وبيروت: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

النووي، يحيى بن شرف. *المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. الأردن: بيت الأفكار الدولية.

Vol 17 No 1 1441 H/2020 M

Al-Zahra'

Journal for Islamic and Arabic Studies

A refereed academic twice yearly journal concerning with Islamic and Arabic studies
published by Faculty of Dirasat Islamiya
Syarif Hidayatullah State Islamic University (UIN) Jakarta

in this issue:

- Maqasid-based Perspective and Its Impact on Directing Laws of Jurisprudence on Family by Malikite School
- Argumentation and Persuasion Strategies in The Qur'an (The Story of Noah PBUH)
- Systematic Renewal in The Study of Hadith Terminology and Its Prospects
- Elaboration and Use of Communication Media in Teaching and Learning The Arabic Language for Foreigners
- Ahmad Sanusi Sukabumi's Efforts in Straightening The Concept of Absolute Water Opposing The Other Pesantren Leaders
- Romantic Philosophy in The Poem of The "Hadith al-Maqbarah" by Abu al-Qasim al-Shabi
- New Media in Facing The Challenges of Cyber Terrorism